عرض كتاب:
بى .أن. ماثيور
لماذا فشلت البلدان النامية بالتنمية:
اطار العلاقات الاقتصادية الدولية
والتبعية الاقتصادية، دار، ماكميلان للنشر
١٩٩١، لندن ، ٣٣٠ صفحة
عرض: أحمد الكواز*

Book Reriew:
P.N.Mathur
Why Developing countres
Fail to Develop : Interinationl
Economic Framework and
Subordinaton, Macmillan, 1991,
London. 330 pp.
Reviewer: Ahmed AI-Kawaz

فصول الكتاب:

يأتى هذا الكتاب في سبعة اقسام. يوصف القسم الأول معضلة التنمية، ويعرض القسم الثانى لخلفية تاريخية لنظريات التنمية ويقسم البلدان النامية إلى خمس فئات حسب طبيعة القيد الاقتصادى الذى تعانى منه هذا البلدان، ويفسرالقسم الثالث كيفية تحديد اسعار السلع الدولية وآثار تغيرات هذه الأسعار على البلدان النامية.أما القسم الرابع فيحلل الجوانب الاقتصادية الكلية للتنمية فى فئات البلدان النامية الخمس، مع أشارة خاصة لدور السلع الأجرية، وطبيعة النتائج الاقتصادية بسبب اختلاف العرض والأسعار، ويستشهد هذا القسم بالتجربة الهندية لتفسير اسباب التضخم على أساس أسعار السلع الأجرية. ويتناول القسم الخامس الجوانب الاقتصادية الجزئية للتنمية من خلال مناقشة قيم الموارد النادرة وأسعار السوق، ودور التكنولوجيا قطاعيا، واقتصاديات النقل التكنولوجى وتطبيقاته. أما القسم السادس فيناقش بدائل التنمية المتاحة عندما لا يكون الهيكل السعرى السائد ملائما، وتشمل هذه البدائل الإعلانات أو الدعم، وأمكانيات التعاون فيما بين دول الجنوب واستراتيجية احلال الواردات للبلدان التى تعانى من قيد ندرة العملة الأجنبية. وأخيرا يعرض الكتاب ملحقا رياضيا يوضح ومن خلال استخدام نموذج المدخلات - المخرجات، كيفية الحصول على حل لمستوى وهيكل الأسعار واختبار تطبيقات التغيرات فى نتائج هذا الهيكل.

مساهمة الكتاب:

تعتمد اطروحة هذا الكتاب، الرئيسية، على أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام

* اقتصادى - المعهد العربى للتخطيط - الكويت.

١٩٤٥ بدأت البلدان النامية فى تحقيق انجازات ملحوظة، ورغم ذلك فلم يدخل اى من هذه البلدان فئة البلدان المتقدمة. وقد ازداد الأمرسوءا في الثمانينيات عندما تحولت أغلب البلدان النامية فى الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وجنوب الصحراء بافريقيا إلى بلدان مدينة مع تحقيق معدلات نمو سالبة أحيانا. وبناء على ذلك يحاول الكتاب أن يقدم تفسيرا، بالاعتماد على نظرية اقتصادية، لمثل هذه النتائج التى حققتها البلدان النامية وذلك من خلال الاقتراح بأن ما هو حاصل من فوضى اقتصادية فى هذا البلدان انما إلى يعود عدم ملائمة قواعد اللعبة فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

والحل الذى يقترحه هذا الكتاب هو تصحيح هيكل الأسعارالمشوهة .

ومثل هذا التصحيح لا يمكن حدوثه عمليا الا بعد تصحيح قواعد اللعبة في العلاقات الاقتصاية الدولية ولحين حدوث ذلك فإن البدائل المتاحة لا تتعدى نوعا من الاعتماد الذاتى سواء كان فرديا أو من خلال العمل المشترك. وفى هذا السياق يجادل الكتاب بأن التحليل النيوكلاسيكى غير عملى لتناول مشكلة التنمية لكونه يعالج أسعار السلع الدولية وتغيراتها كجزء مكمل من النموذج ولا يتحدد بالصيغة التي تعكس هياكل انتاج البلدان النامية. وأن من شأن ذلك ان يترك هذه البلدان فى وضع العاجز والمعانى من الأزمة. فإذاكانت فروض هذا التحليل النيوكلاسيكى، لا تنطبق علي البلدان المتقدمة، خاصة فرض سلاسة (Smoothness) دالة الإنتاج، فانها بطبيعة الحال ستكون غير عملية أساسا فى حالة البلدان النامية خاصة وأنها لا تمتلك الا فنونا انتاجية قليلة، وفى العادة فنين فقط : تقليدى وحديث. ولما تمتلك الا فنونا انتاجية قليلة، وفي العادة فنين فقط: تقليدى وحديث. ولما كانت هذه الأساليب تعرف بالتميز عن بعضها البعض تماما Distinct فإن ذلك يصعب من قبول فرض سلاسة دالة الإنتاج، حيث إنه يجعل المتاح من عوامل للإنتاج الممكن وكأنه اشارة مؤشر S ingnal مؤشر للحاجة إلى تغيير فن الإنتاج.

وبعد أن يرفض المؤلف التحليل النيوكلاسيكى لمعالجة مشاكل التنمية، يقترح البديل المتمثل بضرورة حساب هيكل الأسعار المناسب وذلك من خلال استخدام نماذج المدخلات – المخرجات والبرمجة الخطية. وتتجسد المشكلة بعد حساب هذا الهيكل، فى كيفية فرض تطبيقه كدليل للعلاقات الاقتصادية الدولية، وفى حالة النجاح فى مثل هذا الفرض فإن الأمور سوف تتحسن كثيرا بالبلدان النامية.

وتعتمد الصيغة الرياضية لحساب هيكل الأسعار المقترحة على نظام من المعادلات

يمكن معه حساب هيكل السعر الداخلى للسلع والخدمات بالاعتماد على نموذج المدخلات – المخرجات وذلك بمعرفة القيم المضافة.ويوضح هذا النظام بأنه يجب أن تكون الأجور ببلد نامى معين أقل من نظيرها في البلد المتقدم المستورد لسلع البلد النامى،وأن قيم السلع المستوردة في البلد النامى أكبر من نظيرها فى البلد المتقدم المستورد لسلع البلد النامى، ايضا. وسوف يترتب، بطبيعة الحال، على هذا التناول النظرى ان السلع ذات المحتوى الأكبر من السع المستوردة سوف تكون مكلفة بشكل أكبر. وأن الخدمات غير القابلة للاتجار محتمل ان تحتوى على جزء أصغر من المدخلات المستوردة، وبالتالى محتمل أن يكون سعرها أرخص. وعلى النقيض، فإن معدات النقل والسلع المعمرة،.. الخ محتمل ان تحتوى على جزء أكبر من المدخلات المستوردة، وبالتالى محتمل ان يكون سعرها اكبر.

وفى اطار هذا الفهم فإن السعر الدولى للسلعة المصدرة هو الذى يحدد معدل الأجور فى البلدان النامية. وأن هذا المعدل للأجور وتكنولوجيا الإنتاج والمدخلات المستوردة المباشرة وغير المباشرة هى التى تحدد هيكل السعر. كما ان درجة توفر النقد الأجنبى تساهم ايضا في تحديد منحنى امكانيات الإنتاج للاقتصاد القومى. وقد عرض الكتاب صيغة رياضية لهذه الامكانيات، والتى يمكن استخدامها عند تعرض البلد النامى لنقص فى النقد الأجنبى بحيث تساعد فى تخطيط خفض حدود الإنتاج وليس الخفض غير الملائم والمفرط والخاضع لاعتبارات الصدفة والتخبط. كما أن هذه الصيغة يمكن أن تكون محل افادة فى مجال خدمة الدين، وآثار المساعدات والديون الأجنبية للبلدان النامية.

وعند عرضه لاسهامته الكمية فى هذا المجال يحاول الكتاب أن يدحض نظرية التجارة الدولية النيوكلاسيكية والتى تفرض ان كلا من طرفى التجارة الدولية يمكنه انتاج كافة السلع، وأن سبب قيامه بالتجارة هو لأن ما بحوزته من عوامل للإنتاج يؤهله لاستخدام أساليب انتاج مختلفة، وهو الأمر الذى يجعل تكلفة الإنتاج للسلع مختلفة فى كلا البلدين. ويوضح الكتاب بأن هذه النظرية تستند عى التحليل الساكن المقارن، وعلي قانون ساى say´s Law بامكانية تبادل السلع مع بعضها البعض فى نفس الفترة.ويرى الكتاب بأن هذه النظرية بحاجة إلى تعديل عند تطبيقها في مجال التحليل الديناميكى لعملية التنمية.

فالبلدان النامية لا تستطيع انتاج كل السلع بسبب ندرة السلع الرأسمالية والمعرفة know - how أساسا. وهذه البلدان مرتبطة بمعاملات نقدية معقدة مثل الاقتراض في سنة معينة وتسديد الدين وخدمته في سنوات طويلة لاحقة. وكل هذه المعاملات تحدث بوحدات نقدية

تتغير قيمتها بدلالة السلع In terms of commodities من سنة لأخرى. وبناء أى نظرية مفيدة على أساس المقايضة فى ظل الاطار الساكن، سوف لن يكون له الحظ الكبير بالنجاح فى ظل تعقد عملية التنمية. لذا فان الكتاب يقترح المنهج السابق الاشارة إليه باعتباره أكثر ملائمة كأساس للعلاقات الاقتصاية الدولية، وبالشكل الذي لا يعيق جهود التنمية والذى يعتمد علي تفسير الهياكل السعرية المختلفة.

التقييم:

عندما قدم بروفيسور فاسيلى ليونتيف W.Leontief هذا الكتاب أشار إلى أنه يستحق من الاهتمام بنفس القدر الذى استحقته مساهمة آرثر لويس A.Lewis فى نظريته حول فائض العمل قبل خمسة وأربعين سنة والتى أهلته إلى نيل جائزة نوبل بالاقتصاد فيما بعد. أن مثل هذه الشهادة للكتاب، ومن قبل واحد من أكبر الاقتصاديين المخضرمين عالميا، لابد وأن تعكس اهمية مساهمة الكتاب فى مجال التنمية الاقتصادية، والتخطيط الاقتصادى.

وعليه فإنه يقدم مساهمات عديدة لعل من أهمها:

أولا: القدرة العالية للمؤلف فى ربط اسهامات النظرية الاقتصادية بمشاكل التنمية فهو يعتقد بأن تحديد أسعار السلع، أو الهياكل السعرية، سواء فى البلدان المتقدمة أوالنامية والتي تشكل المتعاملين بالعلاقات الاقتصادية الدولية، هى جوهر المشكلة أو كما يسميها بقواعد اللعبة، وأن هذه الأسعار صيغت بالشكل الذى يخلد تخلف البلدان النامية إذا ما استمرت علي حالها وأن أى محاولة لاسقاط الديون، أو إعادة جدولتها، أو خفض معدل النمو السكانى، ستبقى عاجزة عن حل معضلة التنمية. وبناء على ذلك يطور المؤلف نظريه لتحديد الأسعار بالسوق الدولية لتقدم اطارا لعمل اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية.

ثانيا: لم يلجأ المؤلف إلى تعميم مشكلة التنمية وبالتالي تعميم النظريات، بل كان واعيا لتصنيف البلدان النامية إلى خمس فئات حسب طبيعة القيد الاقتصادى والمعطيات الاقتصادية الأخرى السائدة: اقتصادات تعانى من أزدواجية اقتصادية مع ندرة فى العمل، واقتصادات تعانى من ازدواجية مع ندرة بالأرض، واقتصادات حديثة مع ندرة فى النقد الأجنبى، واقتصادات ذات سيادة الا أنها تعمل كمراكز خدمية ومواقع لمصانع التجميع، وأخيرا البلدان المصدرة للنفط. وطالما ان هذه الفئات الخمس تواجه بيئة دولية مختلفة عن بعضها البعض، فسوف لا يترتب على ذلك اختلاف فى هياكل الإنتاج، والتوليفة التكنولوجية فقط، بل أيضا اختلافا فى الهياكل السعرية. ورغم اهمية هذا التصنيف الا أن المؤلف يؤكد على أهمية التحليل المعمق لكل بلد نام للتأكد من طبيعة معطياته الاقتصادية والتى قد تتداخل مع معطيات الفئات الخمس المختلفة.

وبناء على هذا التقسيم يقترح المؤلف نظاما اقتصاديا رياضيا تحليليا لكل فئة من هذه الفئات الخمس ليصل إلى نتيجة مؤداها: ان صادرات البلدان النامية لم تكن لتحسن المستوى الاقتصادى للسكان، كما تقول نظرية التجارة الدولية التقليدية، بل لاستنزاف Drain الموارد النادرة لهذه البلدان، وبعبارة اخرى فإن الصادرات تعنى مبادلة ناتج الموارد النادرة للبلدان النامية بأشياء لا تمثل ندرة في العرض، أو أنها مطلوبة من قبل عدد قليل على حساب الأكثرية، أو بشكل أكثر وضوحا أن المحصلة النهائية للتبادل التجارى، فى كل فئة من الفئات الخمس، هى أن قيمة تصدير الموارد النادرة تقل عن قيمة المزايا المتوقعة عن هذا التبادل.

ثالثا: أن الكتاب يجمع ما بين المقدرة الواضحة جدا فى قراءة التاريخ الاقتصادى، لاعطاء القارىء بعض الأمثلة التاريخية، والمقدرة فى الاحاطة في نظريات التنمية، والمستخدمة في تفسير ظاهرة التخلف، والتمكن من النظرية الاقتصادية وأدواتها الرياضية، لصياغة المشاهد الاقتصادية المختلفة وتقديم البدائل وأهم من ذلك كله هو مزج مساهمات بيروسرافا، وليونتيف، والمؤلف فى صياغة نظرية الأخير في تفسير ومعالجة مشاكل التنمية.

وإذا ما كان هناك من بعض التحفظات على هذا الكتاب القيم هو لجوئه بعض الأحيان إلى مقارنة الفروض بالحقائق من خلال الجزم أو بالاعتماد علي بعض الاحصاءات. فعلى سبيل المثال، أورد المؤلف جدولا في صفحة ١١٩ يبين الأجور الحقيقية ومعدل التبادل الدولى للفترة ١٩٥٥ - ١٩٨٨ واستنتج وجود علاقة قوية بدون اى اختبار احصائى. ونفس الشيء بالنسبة لبعض الاستنتاجات من خلال الجزم حيث أشار في صفحة ١٣٤ مثلا إلى صعوبة قيام البلدان ذات قيد العمل و الأرض بزيادة معدلات أجورها إلى ذلك الحدالذى يؤهلها لتغيير هياكل اسعارها بالشكل الذى ينتج عنه تحول فى تكنولوجيا الإنتاج، ومن دون ان يشير إلى سبب الصعوبة فى. ذلك إلا أن مثل هذه الملاحظات لا تؤثر كثيرا على المساهمات القيمة للكتاب خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار ان هناك الكثير من عبارات الجزم قد تم تبريرها تحليليا فى أماكن اخرى من الكتاب، كما أن المؤلف قد اعتمد على نتائج الكثيرمن رسائل الماجستير والدكتواره التى أشرف عليها سابقا من دون ان يشير إلى تفصيلات أساليب الاختبارات الاحصائية، واعتمد على النتائج النهائية فقط.

وأخيرا فإن الكتاب يستحق القراءة لضخامة الجهد المبذول فى اعداده، ولاسهامه فى تطوير نظرية لتفسير مشاكل التنمية ومعالجتها وبغض النظر عن الاتفاق أوالاختلاف مع تحليله ونتائجه فإنه ستكون له قيمة عالية فى التحليل الاقتصادى الأكثر عمقا فى مشاكل التنمية.

من نشاط الجمعية

عقدت الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية جمعيتها العمومية الثانية في بيروت في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢، وذلك في أعقاب إنتهاء أعمال مؤتمرها العلمي الثاني حول «التنمية البشرية العربية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل» الذي يتضمن هذا العدد من المجلة تلخيصا لما دار فيه. وفي كلمته الإفتتاحية، أشار الرئيس السابق للجمعية، د. إسماعيل صبري عبد الله إلى الجهود التي بذلت من أجل إرساء الجمعية ودعم نشاطها، موجها الشكر إلى الجهات التي ساهمت في الدعم غير المشروط للمؤتمر الثاني، وهي: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادى والإجتماعي، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، والمصارف اللبنانية، والدكتورة سعاد الصباح، ومنظمة اليونسكو، وكذلك إلى المشاركين من خارج الجمعية المهتمين بقضايا التنمية البشرية، وهو مايعبر عن تفاعل الجمعية مع المجتمع العلمي العربي. وأشار الأمين العام السابق، د.سمير المقدسي إلى بلوغ عضوية الجمعية ٩٥ عضوا عاملا (انظر القائمة صفحات ١١٨-١٢١ من العدد الأول للمجلة)، وإلي إنتقال الجمعية إلي مرحلة جديدة من نشاطها تواجه فيها تحديات ثلاثة:

- القدرة على الإسهام في تطوير الفكر الإقتصادي العالمي على الصعيدين النظري والتطبيقي؛
- مواصلة بناء أساس متين للتفاعل بين الإقتصاديين العرب؛
- التأثير على المسار الإقتصادي العربي قطريا وقوميا، عبر التأثير في القرارات والسياسات الإقتصادية المتبعة.

وقد أقرت الجمعية العمومية الثانية ماورد في تقرير الجمعية العمومية الأولى على اللائحة الداخلية للجمعية، ثم تداولت في مختلف أوجه نشاط الجمعية، وأحيلت ملاحظات الأعضاء إلى مجلس الإدارة لدراستها، وسوف نعرض ماتم بشأنها فيما بعد. وقد إنتخبت الجمعية مجلسا جديدا للإدارة ضم كلا من (حسب الترتيب الأبجدي ومع حفظ الألقاب):

أحمد هني (الجزائر) - إسماعيل صبري عبد الله (مصر) - سمير المقدسي (لبنان) - طاهر كنعان (الأردن) - عبد الله النيباري (الكويت) - عبد المنعم السيد علي (العراق) - محمد محمود الإمام (مصر) - مهدي الحافظ (النمسا) - يوسف صايغ (فلسطين).

وقام المجلس الجديد بإنتخاب يوسف صايغ رئيسا، وأحمد هني نائبا للرئيس، ومحمد محمود الإمام أمينا عاما، وعبد الله النيباري أمينا للصندوق. ثم قام، ولجنته التنفيذية التي تضم إلي جانب هؤلاء إسماعيل صبري عبد الله، بتدارس أنشطة الجمعية ووسائل دعمها أخذا في الإعتبار مداولات الجمعية العمومية. وتندرج القرارات التي إتخذت في هذا الشأن تحت

العناوين التالية:

(أ) المؤتمر العلمي الثالث:

حيث شكلت لجنة من السادة: عزام محجوب (منسقا) وأحمد هني وجلال أمين وجورج قرم ومحمد الأطرش (أعضاء) لتحديد موضوع أو موضوعات المؤتمر وترتيبات الإعداد. وقد رؤي أن يدور البحث فيه حول «الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة»، وهو موضوع أصبح ملحا في ظل مايطرح على الساحة من مشروعات بديلة للمشروع القومي، وذلك بغرض تعميق الدراسة العلمية للمشروعات البديلة، بما فيها البديل العربي ذاته. وتجري الجهود حاليا للإعداد له، حيث ينتظر عقده في النصف الثاني من نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٩٤.

(ب) نشر أعمال المؤتمر العلمي الثاني:

تقرر نشر أبحاث ذلك المؤتمر في سلسلة من الكراسات حول التنمية البشرية، وذلك بهدف فتح باب الإضافة إلى هذا الموضوع نظرا لتعدد أوجهه التي لم يتسع الوقت لتغطيتها في مؤتمر واحد. ويقوم حاليا د. إبراهيم العيسوي (المعهد العربي للتخطيط) بالإشراف على إعداد جلسات المؤتمر للنشر في باكورة هذه السلسلة.

(جـ) نشر دراسات بحث «العرب في عالم متغير»:

لاحظ المجلس تباين السرعة التي يجري بها العمل في إنجاز أقسام هذا البحث الجماعي، الأمر الذي قد يعطل نشر الأقسام التي تمت. فضلا عن ذلك فإن تلاحق التغيرات يفسح المجال لإستزادات من حين لآخر. من جهة أخرى إستجاب المجلس للملاحظات التي أبديت في الجمعية العمومية بتقديم مكافآت رمزية للباحثين، لمواجهة جانب من الأعباء المادية للبحث. ولذلك تقرر البدء في نشر الفصول التي تمت من البحث في مجموعة عمل أخرى من الكراسات كأوراق عمل للمناقشة discussion papers تنشر تباعا تحت مسؤولية مؤلفيها، مقابل مكافأة رمزية بواقع خمسمائة دولار أمريكي لكل باحث، على أن ينظر فى تضمينها في كتاب مستقبلا.

(د) مجلة بحوث إقتصادية عربية:

أعربت الجمعية العمومية ومجلس الإدارة عن الرغبة في إنتظام صدور مجلة الجمعية وتحويلها إلى مجلة فصلية، مع الإستمرار بالإلتزام بالمستوي العلمي وقواعد التحكيم المتبعة. غير أن عدم بلوغ البحوث المقبولة للنشر القدر الكافي أخر صدور هذا العدد إلى خريف ١٩٩٢ بدلا من الربيع، وجعل من المتعذر التحول إلى الإصدار الفصلي. ومن المأمول بعد أن نشطت حركة الإسهام من جانب الباحثين أن ينتظم صدور المجلة إبتداء من العدد الثالث، وهو مايؤكد أهمية النداء الذى وجهه جهاز تحرير المجلة للكتابة فيها. وقد قرر مجلس الإدارة تقديم مكافأة

رمزية عن البحث المقبول للنشر قيمتها ثلاثمائة دولار أمريكي، وكذلك مكافأة للمحكم خمسين دولارا، وذلك إعتبارا من العدد الثالث للمجلة. هذا وتهتم الجمعية بمتابعة الأدبيات العالمية والعربية، وبخاصة من خلال عروض الكتب الجديدة. وإقترح رئيس التحرير على الأعضاء أن يقوم كل منهم بإعداد عرض لكتاب يرى فيه إضافة ذات بال. وقد إستجاب عضوان لهذا الطلب فقدما عرضين تم نشرهما في العدد الحالي للمجلة.

(هـ) شبكة الإتصال:

تقرر تدعيم دور الجمعية كشبكة إتصال Network بين الإقتصاديين العرب. ولهذا الغرض طلب الأمين العام من الأعضاء تزويد الأمانة العامة بمعلومات متجددة عن إهتماماتهم وعن أنشطتهم البحثية الجارية حتى تعمم المعرفة بها. كما رؤى أن تفتح مجلة «بحوث إقتصادية عربية» باباً خاصا برسائل الأعضاء. وتسعى أمانة الجمعية إلي الإتصال بمؤسسات البحث الإقتصادي الموجودة في الوطن العربي والحصول على معلومات عنها وعن أنشطتها، وتعريف السادة الأعضاء بها.

(و) تنشيط البحوث الجماعية:

ناقشت اللجنة التنفيذية عددا من الموضوعات التي يجدر طرحها كبحوث جماعية ويمكن تدبير مصادر لتمويلها. وبعد التداول مع الأعضاء حول هذه الموضوعات تقرر أن يسترشد في هذا المجال بإطار مرجعي يعده العضو صاحب الإقتراح بموضوع معين، مشتملا أسلوب العمل والمصادر المقترحة للتمويل. وقد وعد د. إسماعيل صبري عبد الله بإعداد إطار مرجعي حول الكوكبة globalization. ويجري حاليا التداول حول موضوعات يتعلق بعضها بالتطورات في المدارس الفكرية ونظرية التنمية والنظم الإقتصادية وإقتصاديات البيئة.

(ز) الندوات وحلقات المناقشة:

في ضوء تعدد الجهات التي تدعو إلى ندوات وحلقات مناقشة رأت اللجنة التنفيذية ألا يؤخذ بهذا الأسلوب إلا في نطاق الأنشطة البحثية للجمعية، سواء في مرحلة إعداد إطار البحث أو بغرض التداول في مخرجاته، على أن يضمن هذا النشاط فى الإطار المرجعى لمشروع البحث وميزانيته.

(ح) منتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا:

طرح البنك الدولي وهيئات أخري مشروعا بإسم «مبادرة لتشجيع البحوث الإقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ساهم فى الإعداد لها ثلاثة من أعضاء الجمعية (الحبيب المالكي - سعيد النجار - سمير المقدسي) إضافة إلى أحد العاملين بالبنك (لين سكوابر)، عقد لها إجتماع تحضيري في واشنطون (٢٢-٢٤/١٠/١٩٩٢، أي قبيل الجمعية العمومية

للجمعية العربية بأيام) ثم ندوة في القاهرة (٤-١٩٩٣/٦/٦) وجهت الدعوة لحضورها إلى عدد من أعضاء الجمعية. ونظرا للملابسات التي أحاطت بهذه المبادرة، وما تضمنته من تجاوز الإطار العربي، ومن محاولات لشمول إسرائيل وهي لاتزال في حالة عداء مع الأمة العربية، فقد قرر مجلس الإدارة متابعة مايجري فيها بصورة مستمرة للإطمئنان على عدم المساس بأهداف الجمعية أو كيانها، وإستمرار التداول مع أعضاء الجمعية في هذا الشأن. وأجمعت الردود التي وصلت الجمعية حتي الآن على رفض الفلسفة التي تقوم عليها المبادرة، وعلى الحرص على الصبغة العربية في التنظيمات التي تشكل إقليميا في النشاط البحثي. وقد تحول إسم المبادرة خلال الإجتماع الذي عقد في أعقاب ندوة القاهرة إلى «منتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا» مقره القاهرة. كما تم تشكيل مجلس للأمناء برئاسة د. سمير المقدسي الأمين العام السابق للجمعية وعضوية د. يوسف صايغ رئيسها الحالي، وممثل للصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، وهو مايرجع الكفة العربية فيه. من جهة أخرى أوكل منصب المدير التنفيذي إلى د. هبة أحمد حندوسة، وهي بدورها عضو في الجمعية. وسوف يستمر المجلس عند قراره بمتابعة الموقف بما فيه صالح البحث الإقتصادي في الوطن العربي.

(ط) عضوية الجمعية:

جرى الإتفاق على ضرورة توسيع نطاق العضوية دون إخلال بالشروط التي ينص عليها نظام الجمعية، مع محاولة تصحيح الهيكل، جغرافيا لاسيما بالنسبة لدول المغرب العربي، وعمريا بضم عدد من الإقتصاديين الشبان المتميزين، ونوعيا بالإستزادة من الإقتصاديات العربيات. وقد تم حتى الآن إستكمال مسوغات الترشيح بالنسبة إلى خمسة من الأعضاء ليرتفع العدد إلى ١٠١ عضو. وفيما يلي أسماؤهم:

٩٦ - أحمد عبد الرحيم الكواز	(الكويت)
٩٧ - إسماعيل سراج الدين	(الولايات المتحدة)
٩٨ - إيلي أسعد يشوعي	(لبنان)
٩٩ - جميل طاهر	(الكويت)
١٠٠ - سليمان المنذري	(مصر)
١٠١ - محمد عدنان وديع	(الكويت)

ويجري حاليا إستكمال الشروط لحوالي ٢٥ مرشحا آخرين.

أعضاء الجمعية

١- ابراهيم حسن العيسوى
٢- ابراهيم حسن عبد الجليل
٣- ابراهيم حلمى عبد الرحمن
٤- ابراهيم سعد الدين عبد الله
٥- ابراهيم عبد العزيز العساف
٦- أحمد الغندور
٧- أحمد حسن ابراهيم
٨- أحمد فرحات
٩- أحمد هنى
١٠- اسماعيل توفيق الزابرى
١١- اسماعيل خناس
١٢- اسماعيل صبرى عبد الله
١٣- الفونس عزيز
١٤- الياس توفيق غنطوس
١٥- الياس سابا
١٦- أميه طوقان
١٧- برهان الدجانى
١٨- بشير حمدوش
١٩- توفيق كسبار

٢٠- جاسم السعدون
٢١- جعفر عبد الغنى
٢٢- جلال أحمد أمين
٢٣- جواد العنانى
٢٤- جودة عبد الخالق
٢٥- جورج العبد
٢٦- جورج قرم
٢٧- حازم الببلاوى
٢٨- الحبيب المالكى
٢٩- حكمت النشاشيبى
٣٠- حنا عودة
٣١- خالد المنوبى
٣٢- خير الدين حسيب
٣٣- رابح عبدون
٣٤- ربحى أبو الحاج
٣٥- رمزى زكى
٣٦- سعاد الصباح
٣٧- سعيد النجار
٣٨- سليم الحص
٣٩- سليمان بدرانى
٤٠- سمير المقدسى
٤١- سمير أمين
٤٢- سنان الشبيبى
٤٣- شفيق الأخرس
٤٤- صلاح الدين الدباغ
٤٥- طاهر كنعان
٤٦- طه عبد العليم طه
٤٧- عاطف قبرصى
٤٨- عباس النصراوى
٤٩- عبد الصاحب العلوان
٥٠- عبد العزيز السقاف

٥١- عبد الله القويز
٥٢- عبد اللطيف بن آشنو
٥٣- عبد الله النيبارى
٥٤- عبد المنعم السيد على
٥٥- عثمان محمد عثمان
٥٦- عزام محجوب
٥٧- على خليفة الكوارى
٥٨- على عتيقه
٥٩- عمرو محيى الدين
٦٠- فاضل الجلبى
٦١- فاضل عباس المهدى
٦٢- فائقة الرفاعى
٦٣- فايز الطراونة
٦٤- فتح الله ولعلو
٦٥- فؤاد حمدى بسيسو
٦٦- فؤاد هاشم عوض
٦٧- فيصل ياشير
٦٨- كاظم حبيب
٦٩- كريمة كريم
٧٠- كمال حمدان
٧١- لحسين بوطعام
٧٢- ماجد عبد الله المنيف
٧٣- محمد أبو مندور الديب
٧٤- محمد الأطرش
٧٥- محمد العوض جلال الدين
٧٦- محمد رضا العدل
٧٧- محمد سعيد النابلسى
٧٨- محمد سمير مصطفى
٧٩- محمد على الحضيرى
٨٠- محمد على نصار
٨١- محمد محمود الامام